مسؤولية مراقب الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بحث مقدم من قبل المحاسب القانوني رافد عبيد النواس

نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين رئيس هيئة الانضباط

ملخص البحث

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنشات، آذ أن هذا المعنى لايقتصر فقط على حجم هذه المشروعات بل كذلك لخصائصها النوعية والمؤشرات الكمية .

إذ أن هناك تركيز في الملكية والإدارة والموارد فضلا عن محدودية أنظمة الرقابة الداخلية.

وبما انه يتوجب على مدقق أية منشأة تكييف أسلوب التدقيق حسب ظروفها . إذ أن تدقيق هذه المشروعات يختلف عن تدقيق المنشات الكبيرة إذ أن المستندات قد تكون غير منظوره كما أن عمليات تدقيق هذه المشروعات تكون عادة اقل تعقيدا ، وقد يتم أدائها باستخدام عدد اقل من المساعدين .

يهدف هذا البحث إلى بيان مسؤولية مراقب الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك باعتماد برنامج التدقيق المستند للمخاطر والذي يوفر المعلومات المفيدة عن تقويم المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات.

ABSTRRACT

There are many characters which belong to small & medium projects, this is not relate to their size only but also to its quality charchcters & the quantities indicators.

There is a focus in the ownership, management, Resources beside the limited internal control system.

the auditor must put his program according to the project's circumstance, so auditing the small projects differs than other projects which maybe is less complex and done by limited persons

This research aims to show the responsibility of certified public accountant in evaluation the risks of the small & medium projects through depending the audit-based risk program which develop the useful information.

المقدمة ومنهجية البحث:

تختلف بدايات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم من حيث النشأة والتطو ر التاريخي في الدول المتقدمة عن باقي الدول،إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في القرن السادس عشر الميلادي إبان التحول

بالصناعة من النمط القديم الذي بدأت عليه من خلال العمل على تصنيع مستلزمات وحاجات الإفراد الشخصية من الأدوات البسيطة إلى التصنيع لغرض إشباع حاجات السوق في إطار التخصص وتقسيم العمل ، والذي كان من غاياته توفير الجهد والوقت وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج.

فالمهنة مراقبة الحسابات من أهمية خاصة لما توفره من موثوقية وقناعة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لا سيما وان الوحدات الاقتصادية وعلى اختلاف أنواعها وحجومها وأشكالها القانونية تعد جزء من اقتصاد المجتمع ، لذا فان لهذا المجتمع الحق في التعرف على أنشطة هذه الوحدات ، إذ تقع على عاتق مراقب الحسابات مهمة تقديم المعلومات المفيدة عن نتائج الإعمال سواء لإداراتها أو لمستخدميها الخارجيين.

في ضوء ما ذكر آنفا فان منهجية البحث تتضمن الأتي:

1. **مشكلة البحث** : بالنظر لما تتمتع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خصائص تتعلق بالنواحي التنظيمية والشخصية فضلا عن دورها في زيادة القيمة المضافة للانتاج لكونها احد المكونات الأساسية في الحياة الاقتصادية وتعرضها للعديد من ا لمخاطر ذات العلاقة بالنواحي الأنفة الذكر الأمر الذي يتوجب من مراقب الحسابات الانتباه إلى هذه المخاطر وتحديدها ووضع برنامج التدقيق الملائم لغرض تقويمها .
2. **فرضية البحث** : إن اعتماد برنامج التدقيق المستند للمخاطر يوفر المعلومات المفيدة عن تقويم المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة لغرض إيضاح كيفية التعامل معها والحد منها
3. **أهمية البحث** : تبرز أهمية البحث من أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات فضلا عن أهمية ومسؤولية مراقب الحسابات في تقديم المعلومات المفيدة .
4. **هدف البحث** : يهدف البحث إلى بيان مسؤولية مراقب الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولغرض تحقيق هدف البحث فانه سيتم التطرق إلى الأتي:

أولا: طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم أهمية الصناعات الصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة الا انه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها. وبالرغم من ذلك فهناك معايير مختلفة لتعريفها اهمها : أعداد العاملين number of workers ، معيار إجمالي رأس المال المستخدم Gross capital employed أو إجمالي قيمة الاصول ،فضلاً عن المبيعاتSales ،وما يمكن ان توفره من قيمة مضافة او حجم الناتج وكذلك مقدار ما يمكن ان توفره

من العملة الصعبة لاقتصاد الدولة من الناحية التصديرية goods export of أو من ناحية التعويض عن الواردات ، وقد تم تصنيف المشروعات داخل القطاع الصناعي بحسب حجومها الى :.

أ)الصناعات الحرفية (اليدوية) Handicrafts/Craft works .

ب) الصناعات الصغيرة SMALL(SCALE)- INDUSTRIES- SIZED/(SIS) .

؟) الصناعات المتوسطة (MEDIUAM- INDUSRIES- SIZED/(MIS) .

د) الصناعات الكبيرة INDUSTRIES – LARG -SIZED/(LIS) .

وقد أخذت العديد من الدول ومنها العراق بمعيار عدد العاملين لاعتبارات أهمها(حاتم، 1993: 248)

1) إن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لكل المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع.

2) لا يتأثر بمستوى اداء الاقتصاد وبخاصة حالة التضخم أو الركود في الاقتصاد او ما شابه ذلك.

إما في إطار المعايير النوعية (الوصفية) المعتمدة لتحديد ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن هناك مجموعة من التعاريف والتي ركزت اساسا على الجانب الاداري إذ يرى Kihght في تعريفه للمشروعات الصغيرة بأنها تمثل((مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يباشرها فرد واحد على مجموعة صغيرة من الافراد والمعدات باستخدام نمط الاتصال المباشر والإدارة الإشرافية من اجل تحقيق أهداف محدودة)). أما في إطار المعايير الاقتصادية فهناك تعريف نوعي يمكن الاعتداد به ومن خلاله يمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها ((تلك المشاريع التي يمتلكها ويديرها واحد او اثنين من المنظمين وتتخذ من قبلهم جميع القرارات الاقتصادية والإدارية والفنية)) فضلا عن ان هذه المشروعات تتميز بقلة استخدامها لرأس المال وقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من العاملين.

إما فيما يتعلق بالخصائص التنظيمية والشخصية للمشروعات الصغيرة فيمكن القول انها Raymaand Remand ,L Small, Business, 1983:90)تدار من قبل فرد او مجموعة من المالكين لها .وتقع مسؤولية اتخاذ القرار على عاتق المدير التنفيذي لها ، فضلا عن وجود علاقا ت مباشرة بين العاملين والإدارة العليا لعدم وجود مستويات للإدارة الوسطى في هذه المشروعات.

ويمكن القول ان نجاح هذه المشروعات يعتمد على المهارات الادارية التي يمتلكها والريادة وتحمل المخاطرة، لذلك يتطلب توافر خصائص شخصية كالموهبة والخبرة والمعرفة و المهارة في اطار الخصائص السلوكية بهدف تحقيق أقصى الأرباح.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:.

ترجع أهمية القطاع الصناعي بشكل عام الى أثره المباشر وغير المباشر على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وبصفة خاصة قطاع الخدمات الى الحد الذي نجد معه انه نتيجة لأثر المضاعف لقطاع الصناعة على الاقتصاد القومي،نجد مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي في اغلب الدول الصناعية الكبرى يفوق

بكثير مساهمة قطاع الصناعة نفسه في ذلك الناتج (عبد اللطيف : 2005 :3).فعلى سبيل المثال نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الصناعية الأولى في العالم من حيث اجمالي قيمة الناتج المحلي والذي بلغ حوالي(11.75)ترليون دولار عام 2004، نجد مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج بلغت (79.4)% بينما بلغت مساهمة القطاع الصناعي (19.7)%،وكذلك اليابان الذي يعتبر اق تصادها الثالث في دول العالم(3.745)ترليون دولار عام 2004 نجد ان قطاع الخدمات فيها يساهم بنسبة (74.1)%من اجمالي الناتج المحلي بينما بلغت مساهمة القطاع الصناعي (24.7)% (عبد اللطيف،مصدر سابق:3)

ويمكن إجمال ابرز الخصائص((Characteristic) التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والتي مثلت دافعاً مهماً وراء الاهتمام بها من قبل حكومات دول العالم المختلفة من خلال :.

1) تلعب دورا مهما في زيادة القيمة المضافة للإنتاج الصناعي وخاصة بعد تطور البعض منها تطويرا تكنولوجيا حديثا بحيث أصبحت تنتج سلع عالية الجودة كما أنها تمتاز بسه ولة تغير خطواتها الإنتاجية وتكون اكثر استجابة للتغيرات في الأذواق كما تمتاز بأنها لا تحتاج إلى دراسات جدوى اقتصادية معقدة
2) تعد مكون اساس في الحياة الاقتصادية سواء كانت منشات مستقلة او مقاول من الباطن او منشات تابعة ليس فقط لعددها وتنوعها ولكن لانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي واسهامها في التنمية .
3) طبيعتها التنظيمية كونها تتخذ صيغة الملكية الخاصة مما يجعلها بالضرورة لا تستوجب وجود تعقيدات إدارية في تنظيمها (كمجلس الادارة وغيرها من التنظيمات الادارية والتي لابد من وجودها في المشروعات الكبيرة).وهو ما يدفعها للسعي لتحقيق النجاح والنمو والتطور .
4) عدم حاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة والى قروض كبيرة إذ إنها تقوم على أساس ملكية ر أس المال والملكية الفردية هذا فضلا عن كونها تمثل مصدراً مهما في زيادة المساهمة في توليد فرص عدة للعمالة
5) تنمية قدرات أصحاب المواهب والإبداعات و أصحاب براءات الاختراع ، ذلك ان نسبة الابداع التكنولوجي في المشاريع الصغيرة تصل الى 39.8% في الولايات المتحدة و 38.1% في بريطانيا وفي المانيا وفرنسا بواقع 33.3% وعليه أولت حكومات الدول المتقدمة اهمية خاصة لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة خاصة ما يتعلق منها بجانب الابتكار والبحث والتطوير لوجود عوامل مساندة ومشجعة أهمها:.
   أ . إمكانية استثمار المجالات التي لا توليها المشاريع الكبيرة الاهتمام نفسه في حقل البحث العلمي.
   ب . قابلية هذه المشروعات على تحسين المكتشفات والمخترعات والأجهزة وتجديدها.
6) قلة كلفة المخاطرة نظرا لقلة كمية وتكلفة الإنتاج ، إذ توجه الاستثمارات مباشرة الى عملية الانتاج كما ان صغر حجم رؤوس الاموال نسبة الى المشروعات الكبيرة يقلل من حجم المخاطر وبالتالي من حجم الخسائر.
7) يمكن ان تكون مشروعات صناعية مخصصة لإنتاج معدات معدة للتصدير وعلى سبيل الابانة ان بعض المشروعات الكورية الجنوبية تصدر حوالي 95%من انتاجها للخارج .والذي يجعل منها مصدراً مهما لجلب العملة الصعبة الى داخل الاقتصاد الوطني كذلك المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية ، ففي ألمانيا تمثل 66% من اجمالي الصادرات الصناعية وفي إيطاليا بحدود 47% وفي اليابان حوالي 30% ،

اما الولايات المتحدة فتمثل نسبة اجمالي المشاريع الصغيرة بين المصدرين حوالي 96% قاموا بتصدير حوالي 30% من اجمالي الصادرات الأمريكية .(سوبر ماتيان،1997 :74)

8) نظراً لصغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة فإن عملية إنشاء هذه المشروعات تكون بسيطة وليست معقدة مما يسهل امر إقامتها وانتشار توطنها في أي بقعة داخل البلد كما أنها لا تحتاج ائتمانا تمويليا كبيرا من قبل الجهات الممولة الرسمية وغير الرسمية.

9) لا تحتاج الى أيدي عاملة ماهرة مما يساعد في تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ولاسيما في الدول النامية.

10) بساطة المعدات الرأسمالية المستخدمة يجعل موضوع توطنها وانتشارها اكثر يسراً على العكس من الصناعات الكبيرة التي تحتاج الى توفر بنية تحتية ملائمة ومتطورة نوعاً ما ،وهي من ابرز المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة.

11) تتأثر كثيرا باللوائح والتشريعات التنظيمية مثل التراخيص والتمويل والضرائب وقد يكون ذلك في صالحها او احد اسباب تعرقل ادائها.

12) تقوم المشروعات بتوسيع وتنويع قاعدة المنتجات والصناعات وكذلك الخدمات.

13) لا تسمح بوجود عمالة معطلة غير مستغلة او خطوط انتاج معطلة .

ويمكن إجمال مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشمل:.

1. نظام تمويل ذاتي – Self Financing System.
2. نظام تمويل حكومي – General Financing System.
3. المصارف الاستثمارية Investment banks.
4. المنظمات الدولية المانحة International Grant Organizations.
5. الاستثمار الخارجي (المباشر /غير المباشر)(Foreign Investment(direct/indirect .

ثالثا: مهام مراقب الحسابات :-

تعد مراقبة الحسابات عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقويم الأدلة والقرائن ، عن نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي ومحايد ، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج وبين الواقع الفعلي ، ومدى الالتزام بالمعايير المقررة في تحضيرها ، ثم القيام بتبليغ الأطراف المعنية بنتائج أعمال مراقبة الحسابات ومن ذلك يتضح بأن عملية مراقبة الحسابات عملية مرتبة ومنظمة تقوم على مجموعة إجراءات ومعايير محددة متفق عليها بإطار نظري ثابت وظيفتها مراجعة وتدقيق الأعمال المحاسبية ، ابتداء من النظام المحاسبي وما يتضمن من إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية مروراً بتطبيقات المبادئ المحاسبية والأحكام القانونية التي تحكم العمل المحاسبي وانتهاء بفحص البيانات والقوائم المالية ومن ثم إعطاء الرأي فيها .

كل ذلك يجب أن يتم بشكل موضوعي ومحايد بعيداً عن تأثير أو رغبة الجهات التي أعدت تلك المعلومات وأخيراً تبليغ نتائج أعمال مراقبة الحسابات إلى الأطراف المعنية وفقاً لتقرير له شكل ومحتويات محددة .

أن عملية التدقيق الكامل لجميع الأعمال المحاسبية في المشروع الواحد تكون مكلفة اقتصادية وتستغرق وقتاً طويلاً ، وبخاصة عندما تكون العمليات المالية عديدة ومتكررة ، هذا أدى إلى لجوء مراقب الحسابات إلى استخدام أسلوب العينات في التدقيق بدل من التدقيق مائة بالمائة اعتماداً على علم الإحصاء الذي يقر بأن العينة المعبرة عن المجتمع تعكس صفات ذلك المجتمع .

ومنطلق من فلسفة الحاجة إلى استخدام العينات في التدقيق التي تستنتج ((أن فعالية التكلفة لن تتحقق إذا فحصنا كل عملية أو مستند بالنسبة لخاصية أو صفة معينة وأكثر من هذا أننا نجد انه عندما يكون مجتمع التدقيق متجانس إلى حد ما فان مثل هذا الفحص الشامل لن يكون ضروري)) بمعنى إننا يمكن أن نستنتج بشكل معقول باستخدام العينات ما إذا كانت أرصدة حساب ونظام رقابة معين قد عولجت بشكل مناسب وكما لو كانت كافة المستندات قد فحصت ففي مثل هذه الحالات نجد أن المراقب يختار عينة من العمليات المالية ثم يفحص مفردات هذه العينة بالنسبة لخاصية أو صفة معينة وعلى أساس نتيجة هذه العينة يستطيع المراجع استنتاج الحدث الحقيقي لكن غير المعلوم للصفة أو الخاصية في مجتمع التدقيق وهذا الحدوث الفعلي يكون غير معلوم لأنه المراقب قد اختبر عينة فقط وليس كافة العمليات المالية)) (توماس ، هنكلي ، 94 ، ص 564)

إن إقرار حجم ونوع العينة يقوم على مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة ومدى تغطيته لكافة العمليات المالية وجميع المستندات المحاسبية وفي هذه الحالة يتم اختيار عينة من العمليات ويجري مراجعة وتدقيق هذه العينة وعلى أساس نتائج هذه المراجعة والتدقيق للعينة يتم تصميم هذه النتيجة على بقية مجتمع التدقيق . أن تحديد عينة التدقيق يتم بمعرفة مراقب الحسابات وحسب تقديراته وبذلك نجد إن هذا الأسلوب يدخل في التحكم والتقدير الشخصي وبذلك تكون عرضة للمخاطر الخطأ الناتجة عن استخدام العينات وهي :

1. مخاطر حدوث الأخطاء والمخالفات الجوهرية عند إعداد القوانين المالية (مدى قابلية أرصدة الحسابات لحدوث خطأ مادي) :

أ . مخاطر ضمنية ب . مخاطر الضبط (خطورة حدوث خطأ مادي من دون أن تتوفر إمكانية ضبطه) .

2. مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجع في اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات ولتقليل نسبة المخاطر تعتمد مراقب الحسابات على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض المخاطر الذي ومن نتائج المخاطر حصول أخطاء (أخطاء معاينة) مقسمة:

أ . خطأ من النوع الأول، مخاطر رفض فرض حقيقي في الواقع .

ب . خطأ من النوع الثاني، مخاطر قبول فرض غير حقيقي في الواقع .

– أخطاء غير المعاينة (استخدام مستندات تدعيم غير مناسبة أو ملائمة، أو فهماً خطئا للاستنتاجات0ولتقليل المخاطر والأخطاء المرتبطة بها بشكل عام في حالة استخدام العينات

على مراقب الحسابات القيام بدراسة تقييم شاملة لنظام الرقابة الداخلية أولا والاست عانة بالأساليب الإحصائية للعينات ثانياً.

مراقب الحسابات هو الشخص الذي يزاول مهنة مراقبة الحسابات.

يمكن تحديد مهام مراقب الحسابات بأهداف مراقبة الحسابات والتي تتركز في :

1- التحقق من عدالة وهدف البيانات والقوائم المالية المعروضة عليه وهذا يتطلب

أ) التحقق من مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية والإحكام القانونية السارية .

ب) التحقق من ملائمة المبادئ المحاسبية المطبقة وتناسبها للظروف والبيئة المحيطة .

ج) التحقق من احتواء البيانات والقوائم المالية للقدر والنوع المقرر عرضه من المعلومات المحاسبية للإطراف المعنية وسلامة الإفصاح عنها .

د) التحقق من صحة تبويب وتلخيص وعرض المعلومات المحاسبية وإنها واضحة ومفهومة بشكل عام .

هـ) التحقق من تغطية المعلومات المحاسبية بشكل مناسب كافة الأحداث والعمليات الجارية المالية

2- إبلاغ الأطراف بالمعلومات المحاسبية عن رأيه بالمعلومات المحاسبية ونتيجة المراجعة والتدقيق

3- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه

رابعا :- مسؤولية مراقب الحسابات

لما كان مراقب الحسابات فرداً يقدم خدمات للمجتمع ، فعليه أن يتحمل مسؤولية أداء عمله بنفس مستوى المهارة والأمانة المتوفرة لدى غيره من العاملين بنفس الطريقة (معيار بذل العناية المهنية) وبالرجوع إلى نموذج صيغة الرأي الذي سبق طرحه فيما تقدم نجد أن عبارة (... تعبر بصدق وعدالة ...) تمثل الحجر الأساس لمسؤولية مراقب الحسابات والتي تنقسم أي مسؤولية مراقب الحسابات إلى :

1 - المسؤولية القانونية :-

2 - المسؤولية أمام الغير (التقصيرية) :-

3 - مسؤولية مراقب الحسابات عن أعمال مساعديه :-

أما واجبات مراقب الحسابات فتتمثل ب :-

أ- الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء التي يعتمدها المجلس في تنظيم المهنة .

ب- الالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق

ج- تنظيم المكتب الذي يمارس فيه عمله بما يؤمن حفظ أوراق العمل والبيانات والمستندات المؤيدة لقيامه بمراقبة وتنفيذ الحسابات مدة لا تقل عن خمس سنوات .

د- تثبيت أسماء وتواقيع الأشخاص التابعين له الذين قاموا بمراقبة وتدقيق الحسابات على أوقات عمل المكتب .

هـ-مسك السجلات والمستندات المحاسبية بإعمال المكتب التي تعطي صورة كاملة عن نشاطه ونتيجة أعماله .

و- عدم الجمع بين أعمال تنظيم الحسابات ومراقبة تلك الحسابات من مراقب الحسابات أو شركائه أو مساعديه .

ز- إخبار أمانة سر المجلس بعنوانه أو أي تغيير فيه خلال مدة لا تزيد عن (30) ثلاثون يوماً من تاريخ فتح المكتب أو تغيير العنوان (نظام ممارسة المهنة، 99، ص 7)

خامسا: مراقب الحسابات ومخاطر إدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة:-

تم طرح العديد من التعاريف الخاصة بالمخاطر وكل منها يعكس وجهة نظر معينة ،فقد عرف قاموس وبستر الخطر على انه (خطر ومجازفة أو التعرض لخسارة أو ضرر)،(ألشمري، 2005 : 6)

ويشتق مصطلح المخاطر من الكلمة الايطالية القديمة (Risicare) وتعني الجرأة. وبهذا المعنى فأن المخاطرة هي اختيار وليس قدرا . إذ إن هناك أشياء كثيرة يمكنا إن نتحكم فيها إذا توفر لدينا الوقت والميل للقيام بذلك.(pickett,2005:54)

ولقد عرفت المخاطر من الناحية المالية بأنها التقلبات في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

(حشاد ،2004 :22) حيث تقسم المخاطر المالية إلى :

- مخاطر نظامية Systematic Risk والتي تنشا من العوامل العامة المرتبطة بالظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة الشاملة لجميع النظام الاقتصادي والتي لايقتصر تأثيرها على وحدة اقتصادية أو قطاع معين . وهذه المخاطر لايمكن تجنبها بالتنويع
- مخاطر غير نظامية Unsystematic Risk والتي تنشا عن عوامل تتعلق بوحدة اقتصادية معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ويمكن الحد من هذه المخاطر بالتنويع وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالها موزع على أصول م ختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حدة (ابو موسى،2004: 207)

ويعرف التدقيق المستند للمخاطر بأنه المنهجية التي يمكن استخدمها لتزويد الوحدة الاقتصادية توكيد بأن المخاطر تدار ضمن المستوى المقبول لها والمحدد من قبل الإدارة العليا .

ويساعد مراقب الحسابات الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال تزويدها برأي موضوعي ومستقل بأن العمليات التي تدار بها المخاطر كفوءه وفعالة .

ولتحقيق ذلك فأنه يتطلب من إدارة الوحدة الاقتصادية :-

ا – تحديد كل المخاطر الملازمة الهامة وكذلك تحديد المستوى المقبول لها.

ب – تقييم هذه المخاطر وترتيبها حسب الأولويات لتحديد مستوى خطورتها .

ج – تعريف المستوى المقبول للمخاطر الملازمة والمتبقية وتقييمها لغرض تحديد إذا تم تجاوزها أم لا .

واستناداً لذلك فعلى مجلس الإدارة :-(Griffiths, 2006 :26)

– وضع السياسات الملائمة للرقابة الداخلية والمصادقة على المستوى المقبول للمخاطر .

– الاهتمام بتدريب الإدارة على تحديد وتقييم المخاطر وتصميم وتشغيل ومراقبة نظام الرقابة الداخلية المنفذ لتلك السياسات المصادق عليها من قبل المجلس.

إما مميزات التدقيق المستند للمخاطر ومن أهم هذه المميزات: (Griffits,2006;53)

أ – إن التدقيق المستند للمخاطر يساهم في تدقيق عمليات الوحدة الاقتصادية بالكامل .

ب – إن خطة التدقيق ، وموارد التدقيق ومتابعة التقارير ستكون موجهة بصورة أكثر فاعلية نحـو الإخطار الهامة التي تتعرض لها العمليات ، والأنشطة والإدارات ، وعلى كفاءة أنظمة الرقابـة الداخلية في إدارة هذه المخاطر .

ج – إن إدارة الوحدة الاقتصادية تكون مؤمنة وواثقة بعمليات التدقيق بسبب مشاركتها إلى حد بعيد بهذه العملية وبهذا فإنها تقدم الدعم اللازم لذلك.

د – يزيد من خبرة وكفاءة موظفي التدقيق وذلك لقيامهم بالتدقيق في النواحي المالية وغير المالية .

سادسا :- عناصر برنامج التدقيق المستند للمخاطر :-

تشجع اغلب الوحدات استخدام التدقيق المستند للمخاطر وتقييم المخاطر الذي يمثل الوسيلة التي يحدد فيها المشروع ويقيم كمية المخاطر التي يتعرض له ا وجودة الرقابة عليها . ومن خلال التدقيق المستند للمخاطر فأن مجلس الإدارة والمدققين يستخدمون نتائج تقييم المخاطر في :-

- التركيز على الأنشطة والمجالات ذات الخطورة العالية .
- ترتيب أولويات عمل التدقيق .

إن برامج التدقيق المصممة استناداً للمخاطر تزيد من كفاية وفاعلية التدقيق.

وتتفاوت إشكال وتعقد برامج التدقيق المستند للمخاطر استناداً إلى حجم المشروع ، وتعقد المعاملات ، نطاق أنشطته ، كفاية الموظفين ، وجودة الرقابة ، والتنوع الجغرافي ، والتكنولوجيا المستخدمة وعلى العموم فأن برامج التدقيق المستندة للمخاطر يجب إن تتضمن العناصر الآتية:-

1. تحديد كافة عمليات المشروعات المتوسطة والصغيرة ، والخدمات والوظائف ومن ثم تحديد النشاطات بداخل هذه الأعمال التي يجب إن يتم تدقيقها مع تحديد مخاطر الرقابة والأعمال وتوثيق هيكل أدارة الخطر ونظام الرقابة الداخلية .
2. استخدام نظام تسجيل وقياس لغرض وصف وتقييم مخاطر العمل والرقابة للأقسام والمنتجات المهمة.
3. تنفيذ خطة التدقيق من خلال التنفيذ والإبلاغ والمتابعة .
4. تضمين البرنامج عملية مراقبة لتقييم المخاطر على نحو منتظم وتحديثها على الأق ل سنوياً لكل وحدات الأعمال المهمة والأنظمة والمنتجات.
5. استخدام نظام تسجيل المخاطر إذ تستخدم سجلات المخاطر كوسيلة لتسجيل وتوثيق كل التقديرات والقرارات المتخذة فيما يتصل بالمخاطر المحددة وكخطة للعمل ، فضلاعن ذلك فأنها قد تشكل جزءاً من عملية التوكيد حيث يمكن استخدامها كأداة للرقابة على نشاط أدارة المخاطر.

وتتضمن عوامل الخطر الرئيسة المستخدمة في نظام التسجيل كلاً من :-

- طبيعة المعاملات التجارية .
- كفاية الرقابة الداخلية ، نظام المعلومات الإدارية ، وأمنية المعلومات ، والموارد البشرية مثل (خبرة الإدارة والموظفين، معدل الدوران، الكفاءة والصلاحيات) .

- طبيعة البيئة التشغيلية (تعقد المعاملات ، التغير في الحجم ، مركزية التقارير والبيئة التنظيمية والقانونية ، الأنظمة المستخدمة ومدى تأثيرها على عمليات الوحدة) .
- أشراف الإدارة العليا .
- النتائج التدقيقية والتنظيمية السابقة واستجابة الإدارة لها .

ويتعين على المدققين وضع أدلة مكتوبة لاستخدامها كأدوات في تقييم المخاطر وعوامل الخطر ومجالات الخطر الرئيسة وتحديد مستويات و أوزان المخاطر على سبيل المثال (واطئة ، متوسطة ، عالية) وبتسلسل رقمي مثل (1 – 5) .

سابعا: متطلبات التدقيق وفق أسلوب المخاطر:-

عموما فان هنالك مجموعة من الاعتبارات عند تدقيق المشاريع المتوسطة والصغيرة تتمثل بـ

1. مراعاة محدودية الفصل بين الواجبات.
2. مراعاة هيمنة الإدارة العليا أو المالك.
3. مراعاة تأثير خواص هذه المشاريع على عملية التدقيق.

يختلف منهاج ومتطلبات التدقيق المستند للمخاطر في المشروعات المتوسطة والصغيرة تبعاً لحجم وطبيعة وتعقد نشطتها ولكن على العموم فأن المناهج كافة تتألف من السياسات والإجراءات الآتية :-

1. وثيقة التدقيق. التي توضح الغرض والأهداف والصلاحيات والمسؤوليات لدائرة نشاط التدقيق الداخلي .
2. عمليات تقييم المخاطر. لوصف وتحليل المخاطر الموروثة في خطوط الأعمال . ويعمل المدققين على تحديث عمليات تقييم المخاطر على الاقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة لذلك أو على نحو متكرر أذا كان الأمر ضروري لتعكس التغيرات في أنظمة الرقابة الداخلية أ و العمليات أو الأنظمة أو الخطوط الجديدة للمشروع . كما ينبغي إن يكون مستوى المخاطر احد أهم العوامل التي تأخذ بالاعتبار في تحديد تكرار التدقيق.

3. وضع خطة التدقيق التي تشمل تفاصيل العمليات المخطط لها . وينبغي إن تصف أهداف التدقيق ، ملخص بتقييمات وترتيب المخاطر لكل نشاط وقتية وتكرار عمليات التدقيق المخططة ، الموارد المطلوبة لانجاز العمل (على سبيل المثال ساعات العمل المخططة والموارد البشرية اللازمة لأداء المهام (عدد ،كفاية مهنية) ومصادقة لجنة التدقيق رسمياً على خطة التدقيق السنوية . على إن تتم المصادقة أيضا وبشكل دوري على أية تعديلات تتم فيها ، ويتم مقارنة تلك الخطط مع الأداء الفعلي لتوضيح إي اختلافات هامة عن الخطة المصادق عليها.

4. دورة التدقيق التي تحدد تكرار التدقيق . الذي يستند على تقييم المخاطر ، الأنشطة المراد تدقيقها ، عدد الموظفين، الزمن المتاح ولكن عادة يكون استناداً إلى الأنشطة والأعمال التي تتصف بالخطورة العالية مثل (التمويل، الإقراض، الاستثمار)
5. برامج التدقيق التي توضع لكل مهمة . تتضمن (النطاق، إجراءات التدقيق ، الحسابات والأنشطة المراد تدقيقها ، الموارد المطلوبة ، الوقت المحدد للتنفيذ) . ويجب إن تغطي كل عمليات وأنشطة المشروع. وترشد المدقق لجمع المعلومات وتوثيق الإجراءات المؤداة والوصول إلى الاستنتاجات وإصدار تقرير التدقيق. على نحو (مرضي ، يحتاج إلى تحسين ، غير مرضي) على إن يصادق عليه من قبل لجنة التدقيق حيث يسهل هذا النظام في إيصال التقييم إلى مجلس الإدارة عن صافي المخاطر المحددة للنشاط أو العملية التي تم تدقيقها بصورة مختصرة و متسقة مع المبادئ المتفق عليها.
6. توثيق أوراق عمل التدقيق :- تعتبر ورقة العمل هي الوعاء المادي الذي يحتوي على جميع المستندات والتحليلات والاختبارات والمعلومات التي حصل عليها الم دققين خلال قيامهم بتنفيذ أمر التكليف المناط بهم ، والتي تستمد منها كتابة التقرير وإبداء الملاحظات والمقترحات والتوصيات
7. عمليات المتابعة :- على المدققين الداخليين متابعة التقارير للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة والمتفق عليها بخصوص نتائج عملهم .

ثامنا:- إجراءات التدقيق وفق أسلوب المخاطر .

نظرا لتأثير خواص المنشات الصغيرة على طريقة تدقيق البيانات المالية ، لذا يجب على المدقق الاخذ بعين الاعتبار عند تدقيقه البيانات المالية للمنشات الصغيرة ما يلي:

1. الحصول على فهم لطبيعة عمل المنشاة ونظام التسجيل ومعالجة المعاملات.
2. تقييم ملائمة النظام كأساس لأعداد البيانات المالية.
3. التصميم الإجمالي للنظام المحاسبي.
4. الحصول على فهم عن كيفية عكسه لمعاملات المنشاة ليستطيع تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

كما يجب إن يقوم المدقق كذلك بدراسة أمكانية الحصول على أدلة كافية وملائمة وموثوقة من النظام المحاسبي ومن اختيار البيانات المالية للمنشاة ، ليستطيع دعم راية .

لأداء عملية التدقيق يتطلب من المدقق إجراء المراحل التالية :-

1 - التخطيط المسبق للتدقيق : يحتاج المدقق عندما يكلف بتدقيق نشاط معين او عملية معينة او اي مهمة يتكلف بها من ان يضع مسبقاً خطة تفصيلية للانشطة التي سوف يقوم بفحصها وتدقيقها وذلك لاجل ضمان ادائها وفق مستويات الاداء المهني المتعارف عليه ودون ان يترك شيئاً مهم دون فحص وتدقيق . (عثمان ،١٩٩٩ : ٥٥)

2- أجراء فحص وتقييم وتوثيق المعلومات : ويتضمن فحص أنظمة الرقابة الداخلية التي تتميز بـ:

أ- أن الحجم والاعتبارات الاقتصادية في المنشآت الصغيرة تعني ان أنظمة الرقابة الداخلية المتقدمة كثيرا " ما تكون غير ضرورية وغير مرغوب فيها، وحقيقة وجود عدد صغ ير من الموظفين يحد من مدى كون فصل الواجبات عمليا، على انه بالنسبة للنواحي الرئيسية حتى في المنشأة الصغيرة جدا " من الممكن ان يكون من العملي تنفيذ درجة ما من فصل المهام أو شكل أخر من أنظمة الرقابة غير المتطورة الا انها فعالة.

ب- يحتل المالك- المدير مركزا مسيطرا في المنشأة الصغيرة، والرقابة المباشرة للمالك- المدير على جميع القرارات والقدرة على التدخل شخصيا في أي وقت لضمان رد فعل مناسب للظروف المتغيرة كثيرا ما تكون سمات هامة لإدارة المنشأة الصغيرة، كما ان ممارسة هذه الرقابة يمكن أن تعوض عن إجراءات الرقابة الداخ لية الضعيفة.

ج- بينما لا يدل عدم وجود أنظمة رقابة داخلية متقدمة في حد ذاته على مخاطرة عالية للاحتيال والخطأ فأن منصب المالك – المدير المسيطر قد يساء استعماله : تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة قد يكون له اثر عكسي كبير على بيئة الرقابة في أية منشأة مما يؤدي الى زيادة مخاطرة احتيال الإدارة أو إصدار بيانات مادية غير صحيحة في البيانات المالية، فعلى سبيل المثال قد يصدر المالك- المدير تعليماته للموظفين لاجراء دفعات، وخلافا لذلك ليقوم الموظفون بإجراء هذه الدفعات في حالة عدم وجود المستندات المدعمة.

د- ان اثر المالك- المدير واحتمال قيام الإدارة بتجاوز أنظمة الرقابة الداخلية على التدقيق يعتمد الى حد كبير على نزاهة موقف ودوافع المالك- المدير، وكما هو الحال في اية عملية تدقيق اخرى على مدقق المنشأة الصغيرة ممارسة التشكيك المهني، وعلى المدقق ان لا يفترض ان المالك- المدير غير امين أو يفترض أمانة غير مشكوك فيها، وهذا عامل مهم يجب على المدقق اخذه في الاعتبار عند تقييمه لمخاطرة التدقيق وتخطيط طبيعة ومدى عمل التدقيق وتقييم ادلة التدقيق وتقييم موثوقية تمثيلات الادارة.

3- أبلاغ النتائج : هي عملية توصيل نتائج الفحص التي قام بها المدقق الى المستخدمين المعنيين ، وهي جزء لا يتجزأ من اي عملية تدقيق مهما اختلف نوعها سواء كان تدقيق خارجي ام تدقيق داخلي فالمرحلة الاخيرة من اي عملية تدقيق تتضمن اعداد تقرير بنتائج العملية نفسها

4- المتابعة : يقوم المدققون الداخليون بمتابع ة تقاريرهم للتاكد من اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة بخصوص نتائج اعمالهم التي تم التقرير عنها للادارة (عبد الله ، ١٩٩٨ : ١٢٩) وعلى مدير التدقيق وضع جدول لمتابعة ومراقبة والتأكد من ان توجيهات الادارة قد تم تطبيقها بفعالية او ان الادارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ اجراء . (IIA Standard : 2003) وهناك ثلاث اساليب للمتابعة هي :-

أ – ان تقوم الادارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيما اذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف .

ب – تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق بالمباشرة في تنفيذ التوصيات .

ج – يقوم المدقق الداخلي بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة هذه الاجراءات او التأكد من ان الادارة تتحمل مسؤولية عدم اتخاذ هذه الاجراءات (الوردات ،٢٠٠٦

:١١٤) وان الوقت اللازم والاهمية النسبية لتنفيذ المتابعة ينبغي ان تقاس فيما يتعلق بترتيب اولويات العمليات المرتبطة بتقييم المخاطر ودرجة صعوبة واهمية التدقيق الداخلي. (Pickett,2000:237).

5- إعداد التقارير : وتتضمن التقارير الأجزاء الآتية :-

أ- المقدمة:- توضح موضوع التكليف والأشخاص الذين قاموا بتنفيذه والفترة الزمنية التي استغرقت في التنفيذ .

ب- خطة العمل :- التي اعتمدها المدققين في تنفيذ مهمتهم .

ج – الأسس والمبادئ :- التي استند عليها المدققين في تنفيذ مهمتهم .

د – مضمون التقرير :- وهو الجزء اله ام منه الذي يستوفي الأعمال التي قام بها المدققين والمتعلقة بالجرد والتفتيش والفحص والملاحظة والمقارنة وكذلك بالنتائج التي تم التوصل إليها

والتي يتم إظهارها في التقرير اعتماداً على معايير هي :-

- الوضع القائم :- وهو ما تمت ملاحظته من قبل المدقق لإعطاء الفرصة للقاري لمعرفة عن ماذا يتم التحدث في هذا الجزء من التقرير .
- المعيار :- المقياس الذي يتم به تقييم الوضع القائم. وهو يصف الأسلوب الصحيح للمعالجة .
- الأثر :- ويعبر عنه بالخطر أيضا ، والخطر سواء كان فعلي أو متوقع فهو يمثل النتائج المترتبة على المخالفة أو بعبارة أخرى تحديد درجة خطورة كل ملاحظة على النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق.
- السبب :- تحديد السبب الحقيقي الذي أدى إلى هذا الوضع وليس إعراضه ويمكن تجاوز هذا الجزء في بعض حالات عدم وضوح السبب بشكل كامل .
- التوصية :- وتكتب بطريقة بسيطة ، لمعالجة المشكلة أو الانحراف ومن الممكن اللجوء إلى كتابة خطوات متعددة وإجراءات واضحة لحل هذه المشكلة .
- الرد/ التعليق :- ويمثل جواب الجهة الخاضعة للتدقيق على كافة الملاحظات وفي حال لم يتم الاتفاق على أي منها. يجب الإشارة إلى ذلك وأسباب عدم الاتفاق ضمن التقرير.

هـ – الرأي الشخصي :- بمجمل أوضاع المشروع أو النشاط وفعالية الرقابة وصحة وسلامة موجوداته .

و- المرفقات والمستندات :- وهي التي ترفق مع التقرير لتخفيف حجم وسرعة وسهولة الاطلاع على المعلومات .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات:-

في ضوء ماتم عرضه في هذا البحث فأنه يمكن استنتاج الأتي :-

1. إن معايير التدقيق الدولية أو أية معايير أخرى يمكن تطبيقها على تدقيق البيانات المالية بأية منشاة بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني .

2. تمتلك المنشات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تتطلب من المدقق مراعاتها عند تصميم برامجه وتنفيذها وتتمثل بالدرجة الأساس محدودية الفصل بين الواجبات وهيمنة الإدارة العليا أو المالك على كافة النواحي الخاصة بهذه المشروعات .
3. ينعكس تأثير خواص المنشات الصغيرة والمتوسطة على طريقة تدقيق ا لبيانات المالية مما يتطلب من المدقق الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل عند تدقيقه بياناتها .
4. تحيط بالمنشات المتوسطة والصغيرة النظامية مجموعة من المخاطر النظامية وغير النظامية فضلا عن تلك المتعلقة بالنواحي الخاصة بالنواحي التنظيمية القانونية المتعلقة بهذه المشروعات
5. يعد التدقيق المستند للمخاطر إحدى المنهجيات التي يمكن استخدامها لتزويد إدارة المشروعات التوكيد الكافي أن المخاطر تدار ضمن المستوى المدار لها **ثانيا :- التوصيات :-**

1. على مراقب الحسابات مراعاة ماورد في البيان التدقيق الدولي رقم (1005) والخاص بالاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشات الصغيرة .
2. على المدقق أن يراعي عند تصميمه لبرامج تدقيق المشروعات الآتية :

- الحصول فهم لطبيعة عمل المنشاة ونظام التسجيل ومعالجة المعاملات.
- تقييم ملائمة النظام كأساس لإعداد البيانات المالية.
- التصميم الإجمالي للنظام المحاسبي.
- الحصول على فهم عن كيفية عكسه لمعاملات المنشاة ليستطيع تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

3. تصميم برامج التدقيق المستند للمخاطر والذي يجب إن يتضمن مجموعة من العناصر المتمثلة بتحديد كافة عمليات المشروعات والخدمات والوظائف مع تحديد كافة مخاطر الرقابة والأعمال.
4. استخدام نظام وقياس لغرض وصف وتقييم مخاطر العمل والرقابة للأقسام والمنتجات والخدمات.
5. استخدام برامج تدقيق المستند للمخاطر الذي بجب إن يتألف من مجموعة من الإجراءات التي تتمثل بوثيقة التدقيق وتقييم المخاطر فضلا عن وضع خطة التدقيق وبراج التدقيق لكل مهمة.

المصادر :

[1] سامي عفيفي حاتم ، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية . الدار المصرية اللبنانية . 1992.

2. Kihght ,w, Economics Small Business, Mc Grew- Hill, Singapore, 1982

3.كايت :أحد علماء أدارة الأعمال الأمريكان له إصدارات كثيرة في مجال أدارة منظمات الأعمال الصغيرة.

[4] سوبرمانيان ، التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :بعض القضايا العامة . تعريب د.طلعت الدمرداش إبراهيم . مجلة آفاق اقتصادية . العدد 57 . 1997 .

5. Remand ,L Small Business, Jon Willy & Sons, Inc., Canada, 1983 :P

5.علي حسين عبد اللطيف . الصناعات التحويلية أساس التحولات الاقتصادية الهائلة . انترنت .2005 اسلام أون لاين .

6. أحسان خضر . تنمية المشاريع الصغيرة . إصدارات جسر التنمية . الكويت . العدد التاسع . 2003 ص23.

7.توماس،وليم وهنكي ،امرسون،المراجعة بين النظرية والتطبيق،ترجمة احمد حامد حجاج،كمال الدين سعيد، سلطان ألمحمد العلي السلطان :2001.

8.ألشمري ، صادق راشد حسين ، إدارة المخاطر في المصارف العراقية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة : 2005 .

9.حشاد، نبيل ، دليلك إلى بازل (2) ، إدارة المخاطر، اتحاد المصارف العربية: 2004

10. عثمان ، عبد الرزاق محمد ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل : ١٩٩٩ .

١١. عبد الله ، خالد أمين ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للطباعة والنشر : ١٩٩٨ .

12 .Pickett , K. H Spencer, the Essential Hand book of internal Auditing , publised by John Wiley and sons England .2005

13. The Institute of Internal Auditors, Risk Management Standard,2002,www.iia.org.uk.

14.أبو موسى ، رسمية احمد ، الأسواق المالية النقدية : 2004

15.Griffiths , David , Risk Based internal Auditing , three views on implementation : 2006 WWW. Interalaudit . biz .

16.Griffiths , David , Risk Based internal Auditing ,An introduction, : 2006 WWW. Internalaudit . biz .